بقوله ومن اي والذي لا يسقط بحال اي الذي لا يحجب
بحجب حرمان والحجب في اللغة هو المنع وشرعا منع من قام
به سبب الارث من الارث بالكلية او من اوفر حظيه وسيمي
الاول حجب حرمان والثاني حجب نقصان فالثاني كحجب
الولد الزوج من النصف الى الربع ويمكن دخوله على جميع
الورثة والاول قسمان حجب بالوصف وسيمي مفاكا لقتل
والرق وسيأتي ويمكن دخوله على جميع الورثة ايضا
وحجب بالشخص او الاستغراق وهو المراد هنا كما يوخذ
من كلام المصنف ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الزوجان
والابوان وولد الصلب ذكرا كان او انثى وهذا اجماع
لان كلا منهم يدلي الى الميت بنفسه بسبب او نكاح
وليس فرعا لغيره والاصل مقدم على الفرع فخرج بقولنا
وليس فرعا لغيره المعتق ذكرا كان او انثى فانه وان ادلى
الى الميت بنفسه يحجب لانه فرع لغيره وهو السيد
وهذا اولى من قول بعضهم وضابط من لا يدخل عليه
الحجب بالشخص يحجب حرمان كل من ادلى الى الميت
بنفسه الا المعتق والمعتقة ثم شرع في الحجب بالوصف

بقوله

بقوله ومن اي والذي لا يرث بحال اي مطلقا سبعة
بل اكثر كما ستعرفه الاول العبد قال ابن حزم وهو يشمل
الذكر والانثى وقال في المحكم العبد هو المملوك ذكرا
كان او انثى والثاني الرقيق المدبر والثالث ام الولد
والرابع الرقيق المكاتب لتقسمهم بالرق وكان الاخصر
للمصنف ان يقول اربعة بدل سبعة ويعبر عن هو لا بالرق
الى اخره لانه تنبيه اطلاقه مشعر بانه لا فرق
بين كامل الرق وغيره وهو كذلك اذا الصحيح ان البعض
لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق في
النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا يورث
الرقيق كله واما البعض فيورث عنه ما ملكه ببعضه
الحر لانه تام الملك عليه فيرثه عنه قريبه الحر وبعض
بعضه ورقيقه ولا شيء لسيده لاستيفائه حقه
بالكتابة بالرقية واستثنى من كون الرقيق لا يورث
كما قرره امات وجبت له جناية خطا لحرية وامانه ثم
نقض الامان فسبي واسترق وحصل الموت بالسراية
في هذه الرقة فانه قدر الارش من قيمته لورثته على الاصح